



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السابعة - السنة الأولى - الدورة الخريفية 2015 - العدد: 10

### الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1437

الموافق 2 فيفري 2016

# فهرس

- محضر الجلسة العلنية التاسعة عشرة ..... ص 03  
• إختتام الدورة الخريفية العادية لسنة 2015.

## محضر الجلسة العلنية التاسعة عشرة

المنعقدة يوم الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1437

الموافق 2 فيفري 2016

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

## المدعوون الحاضرون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

## إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة

والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا

سيداتي، سادتي،  
بودي في البداية أن أرحب باسمكم بكافة الضيوف  
الذين شرفونا بالحضور في هذه المناسبة الدستورية الهامة،  
مناسبة الاحتفاء باختتام الدورة الخريفية العادية لسنة  
2015 في مجلس الأمة، والتي تتم على وقع أحداث وطنية  
بارزة ومستجدات عرفتها هيئتنا.

زميلاتي، زملائي،  
كما تعلمون، فإن أهم حدث وطني ميز هذه الدورة، كان  
قرار فخامة رئيس الجمهورية، إحالة مشروع تعديل الدستور  
على البرلمان بغرفتيه، دستور أتى بعد مشاورات واسعة دامت  
لفترة ليست بالقصيرة، وعرف محطات حوار عديدة مكنت  
السيد رئيس الجمهورية من تضمين العديد من مقترحاتها  
في الوثيقة المقترحة.

هكذا، وبإقداه على طرح مشروع الدستور على المراجعة  
يكون السيد رئيس الجمهورية قد جسد وتوج إصلاحاته  
عملياً بإصدار الدستور، ويكون بهذا الموقف قد بين للقريب  
والبعيد أنه لم يقل كلاماً لتبقى أصداؤه في السماء بل  
هو حقق إنجازا وجد ترجمته في تلك الوثيقة المرجع التي  
ستقدم إلى البرلمان والتي أتت بالواقع بعد عمل دؤوب  
استمر طيلة الفترة الماضية، حيث عمل السيد الرئيس

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة  
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.  
بعد الترحيب بالسيدات والسادة ضيوف الهيئة - وسوف  
أعددهم لاحقا - يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة المشاركة  
في فعاليات اختتام دورة الخريف العادية لسنة 2015.  
وكما جرت العادة والعرف في مثل هذه المناسبة،  
أستسمحكم للإلقاء بعض الكلمات ذات الصلة بها، وفيها  
أقول:

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد الوزير الأول،  
السيد وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية، والتعاون الدولي،  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،  
السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،  
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،  
السيدة رئيسة مجلس الدولة،  
أسرة الصحافة والإعلام،  
السيدات والسادة الضيوف،

زميلاتي، زملائي،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وأقول لكم  
مرحبا بكم في هيئتنا.

الذين عملوا إلى جانبي، خلال المدة الأخيرة، وساعدوني على التوصل إلى الاتفاق حول توزيع مناصب المسؤولية ضمن هيكل المجلس وتوزيع كل واحد منكم ضمن واحدة من لجان الهيئة.

كما جرت العادة - سيداتي، سادتي - في نهاية كل دورة، سأعتم السانحة لأعرض أمامكم حصيلة الجهد الذي بذله المجلس وساهمت في تقديمه الهيئة، ضمن الصلاحيات المخولة لها، في مجال التشريع وفي إطار العمل البرلماني، ذلك أن تزويد البلاد بتشريع منسجم لتنظيم ومراقبة مختلف جوانب الحياة في كل الميادين، يقتضي عملاً مؤسساتياً وإطاراً واسعاً من التشاور والتنسيق والحوار، قصد تجسيد تطلعات وآمال الجزائريين والجزائريين، وهذا ما عمل في إطاره الجميع خلال الدورة.

وهكذا فقد درس المجلس وصادق على العديد من النصوص القانونية التي وإن كانت متواضعة عددياً إلا أنها كانت في مضمونها جد هامة.

ويتعلق الأمر هنا بقانون المالية التكميلي لسنة 2015 الذي جاء لتحسين إيرادات الخزينة العمومية، من خلال اعتماد تدابير تمكن من اعتماد تسيير رشيد لموارد الدولة العامة.

وفي نفس السياق، ناقش أعضاء المجلس وصادقوا على قانون المالية لسنة 2016 الذي جاء في ظل ظرف اقتصادي وطني ودولي، تميز بانخفاض كبير في الأسعار الذي عرفته سوق النفط، مما يستلزم تسييراً حذراً وعقلانياً لموارد الدولة المالية.

من جهة أخرى، صادق مجلس الأمة على قانون العقوبات المعدل والمتمم والمتعلق بحماية المرأة من كل أشكال التعنيف والتهديد والتحرش، وهو النص الذي استقطب نقاشاً واسعاً داخل وخارج الهيئة، بل أقول حتى خارج الوطن، وحُمل قراءات وتأويلات مختلفة.

في هذا السياق، بودي اليوم أن أؤكد أن مجلس الأمة لم يسع إطلاقاً إلى تعطيل النص المذكور، كما أنه لم يرضخ لأي ضغط من أي طرف كان، بل هو أخذ من الوقت ما يكفي لإبداء الرأي وتحديد الموقف والاستماع إلى مختلف الآراء والطروحات قبل اتخاذ القرار.

وإنها لسانحة أعتنمها لأرد من على هذا المنبر على الذين أعطوا أحكاماً وتعاليق غير مؤسسة عن طريقة عمل هيئتنا،

بصبر وتصميم ومثابرة إلى أن بلغ الهدف، هدف إتمام المراجعة الدستورية، وأدخل بذلك الجزائر في عهد جديد، عهد كانت تنتظره الأغلبية من الجزائريين، عهد يقوم على قواعد بناء أو بالأحرى استكمال بناء الدولة الحديثة الذي سيتيح المجال فيه أمام السلطات العمومية لتدشين ورشات سياسية وقانونية عديدة، أين سنكون نحن أعضاء مجلس الأمة مدعويين إلى الإسهام في دراستها وتحديد الموقف منها. وهكذا سنكون، زميلاتي زملائي، خلال هذه الدورة والدورات القادمة، مطالبين بدراسة وتحديد الموقف من مشاريع قوانين عضوية عديدة وقوانين عادية حساسة، بقصد تكييفها مع المبادئ والأحكام الدستورية المستحدثة التي ستحملها الوثيقة القانونية السامية للبلاد.

ونحن في ذلك مطالبون بدراستها وإثرائها، بما يتلاءم وطموحات الشعب ويتناغم مع عملية التجديد والإصلاح التي انتهجتها البلاد، تحت قيادة السيد الرئيس، بحكمة ورزانة، إصلاحات حققها بعيداً عن كل مغامرة غير محسوبة العواقب قد تفضي إلى الفوضى أو الانحراف المفكك للوحدة الوطنية وانسجام المجتمع الجزائري لو لم يتبع تلك المنهجية وذلك الخيار.

أما الحدث الثاني الذي ميز هذه الدورة، فهو انتخابات التجديد النصفية لتركيب مجلس الأمة، وهو التجديد الذي شكل محطة جديدة في حياة الهيئة في إطار مواصلتها لمهمتها التشريعية والرقابية.

أيتها السيدات، أيها السادة، الآن، وقد تم تنصيب أعضاء مجلس الأمة بتشكيلتهم الجديدة، وتم اعتماد هيكله؛ بودي أن أعرب عن كبير سعادتي بهذه المناسبة، وأن أتقدم مرة أخرى بتعاني الخالصة للزميلات والزملاء الجدد، الذين شرفهم نظراؤهم على مستوى دوائهم الانتخابية، بمنحهم ثقتهم لتمثيلهم في هذه الهيئة الدستورية الحساسة.

ونفس التهاني موصولة للزميلات والزملاء الذين اختارهم السيد رئيس الجمهورية وعينهم ضمن تشكيلة المجلس.

ولن أنهي كلامي في هذا المجال، دون تهنئة الزملاء الذين حازوا على ثقة نظرائهم لتقلد مسؤولية المشاركة في تسيير شؤون المجلس ضمن مكتبه ولجانه الدائمة.

الشكر، كل الشكر، أخص به رؤساء المجموعات البرلمانية

بعد المصادقة على مضمون الدستور الذي سيعرض على برلماننا في الأيام القادمة.

وفي إطار العمل الداخلي لبيتنا، بيت مجلس الأمة، سنعمل بالتعاون مع مختلف العائلات السياسية الممثلة بالهيئة، بما من شأنه أن يرتقي بالأداء التشريعي والبرلماني ويحقق النجاح في العمل ضمن نطاقها.

بودي أن أؤكد في هذه المناسبة، أن الهيئة سوف توفر أجواء حرية التعبير وتحترم التمثيل السياسي على اختلاف ألوانه، وذلك بقطع النظر عن الوزن العددي لكل عائلة من العائلات السياسية.

وسوف نمكن المعارضة من القيام بدورها وفقاً للأحكام التي جاءت بها الوثيقة السامية للبلاد.

سوف نحرص أيضاً على العمل مع الهيئات الدستورية للبلاد ونكثف الجهود مع المجلس الشعبي الوطني ونعطي النجاح اللازمة للتنسيق البرلماني مع الحكومة، من خلال تكثيف وتنظيم العمل التشاوري ما بين الغرفتين وما بينهما وبين الحكومة.

في مجال الأداء البرلماني ضمن الهيئة، سوف نفعّل الدور الرقابي للمجلس على عمل الحكومة، ونعمل على توفير مستلزمات القيام بالنشاطات الفكرية والثقافية والأبواب المفتوحة.

وأنا أتكلم عن التنسيق مع المجلس الشعبي الوطني، لن يفوتني التنويه بالعلاقة التي باستمرار نسجناها مع هذه الهيئة ومع مسيرتها، ونشكر لهم تجاوبهم وإيادنا في كافة القضايا التي كانت تطرح علينا. التنويه والشكر ذاته نخص به الهيئة التنفيذية على تجاوبها المستمر مع مجلسنا.

لكن ما نطمح إليه مستقبلاً هو - بالطبع - تحسين طرق هذا التنسيق وجعله أكثر نجاعة.

تلكم هي بعض الأفكار التي يقوم عليها تفكيرنا في كيفية بناء مستقبل أوائنا البرلماني وتدعونا إلى التأكيد على ضرورة مواصلة العمل في الاتجاه الرامي إلى ترسيخ قواعد نظام برلماني حديث ومتفتح، نظام يتسم بالنجاح في العمل ويضمن حرية التعبير ويحرص على تعزيز سنة التشاور والتنسيق مع الهيئات والمؤسسات الدستورية الأخرى للدولة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

جرت العادة في مثل هذه المناسبة أن أسمح لنفسني

وأقول إن مجلس الأمة لم يمارس يوماً سلطته الدستورية في التشريع تحت الطلب أو الضغط من أي جهة كانت.

ودائماً في قطاع العدالة، درس المجلس وصادق على مشروع القانون المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم، والذي جاء في سياق استكمال إصلاح العدالة وحماية حقوق الإنسان، لاسيما ما تعلق منها بضمانات حماية حقوق المتهم وكذا حماية مسيري المؤسسات العمومية.

من جهة أخرى، صادق مجلس الأمة على نص القانون المعدل والمتمم للأمر المتعلق بالقانون التجاري، الذي اقتضته طبيعة التطور الذي يعرفه عالم الأعمال والشركات ببلادنا والذي يهدف إلى تسهيل إنشاء الشركات التجارية.

فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، صادق مجلس الأمة على مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الذي سيوفر للجامعة الجزائرية الإطار القانوني، الذي يمكن من ترقية البحث العلمي ويعطيه مكانته الحقيقية كباعث لكل تطور وتقدم في المجتمع.

أيتها السيدات، أيها السادة،

عرفت الدورة - كالعادة - نشاطاً رقابياً مألوفاً، حيث نظم المجلس لهذه الغاية جلسات لترح الأسئلة الشفوية، وتوجيه عدد من الأسئلة الكتابية خاصة ببعض القطاعات الوزارية.

وبالنسبة لتواصل المجلس وتفاعله مع محيطه، عرف المقر - في إطار الأبواب المفتوحة - زيارات لوفود من أبنائنا التلاميذ، تعرفوا من خلالها على مجلس الأمة معلماً ومؤسسة، وهو التقليد الذي دأب عليه المجلس منذ إنشائه.

وفي مجال الدبلوماسية البرلمانية، عمل المجلس، بالتنسيق مع الهيئات الرسمية المعنية، لاسيما المجلس الشعبي الوطني، على التعريف بمواقف الدولة الجزائرية بشأن العديد من القضايا الإقليمية والدولية، سواء من خلال الحضور في المنابر البرلمانية الدولية والجهوية أو لدى استقباله للوفود البرلمانية الشقيقة والصديقة الوافدة.

زميلاتي، زملائي،

بالنسبة للمستقبل، مستقبل عمل الهيئة، بودي القول إننا دخلنا الآن مرحلة جديدة، بل حاسمة، في حياة المجلس والبرلمان ككل، سواء من حيث الصلاحيات أو من حيث طبيعة العلاقة مع المؤسسات الدستورية الأخرى، وهنا أعني

بعد أخذ إذنكم - بالتعليق على بعض ما يجري في بلادنا والعالم، وهو التقليد الذي أود تكريسه ضمن هيئتنا، لما أرى فيه من فائدة، باعتبار هيئتنا منبراً للرأي وفضاء للحوار وإطاراً لتقديم الرأي وسماع الرأي المخالف .  
أيتها السيدات، أيها السادة،

ير الاقتصاد العالمي - كما تعلمون - بمرحلة جد حرجية، وهذه حقيقة، لكن هذا الأمر لا يعد بالأمر الجديد .  
ما يقال عن الأزمة الاقتصادية يقال أيضاً عن تراجع الأسعار في السوق العالمية للنفط وهو الأمر يعد أيضاً حقيقة .  
لكن الحقيقة الأخرى التي يجب التذكير بها، هي أن بلادنا سبق لها أن عرفت أوضاعاً صعبة ماثلة، وهي تمكنت من اجتيازها، لذا فإننا نعتقد اليوم أننا كما تجاوزنا بالماضي تلك الأوضاع فبمقدورنا اليوم أن نواجهها ونتغلب عليها، خاصة أن الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر والخبرة المتوفرة لدى أبنائها وإطاراتها والوعي الكبير الذي يتسلح به شعبها، كلها عوامل من شأنها أن تمكن البلاد - ولا شك - من تجاوزها.

إننا منطلقين من هذه النظرة وهذا الفهم للأوضاع لواقعنا الداخلي وللواقع الدولي، فإننا نعتقد أن النهج الذي تتبعه الحكومة الآن والحرص الذي تبديه من أجل التكفل بأولويات حاجيات المواطن، مضافاً لها الكيفية التي تواجه بها المشاكل وتجد حلولها، كلها عوامل تؤكد أن الأوضاع في الجزائر تسير في الاتجاه الصحيح، وبما يدعم هذا التوجه خارجياً هو أن مواقف العديد من الدول ذات الوزن والتي تتعامل معها الجزائر اقتصادياً ومالياً وكذا تصريحات المؤسسات المالية الدولية عن واقعنا الاقتصادي والمالي، فهي كلها مواقف تترجم التوجه العام الخارجي تجاه بلدنا، وهو التوجه الذي يبرر - من وجهة نظرنا - بقاء التعامل مع الجزائر عادياً وثقتهم في الجزائر وفي واقعنا الاقتصادي ثابتاً .  
ما يؤكد هذا الواقع على الصعيد الداخلي، هو أنه وعلى الرغم من التراجع المستمر لأسعار النفط، فإن المشاريع الكبرى متواصلة والتحويلات الاجتماعية لفائدة الشرائح الاجتماعية العريضة من الجزائريين لم تلغ ولم تتعطل وتيرتها .  
فهذه هي الحقيقة القائمة في الجزائر، وليس ثمة حقيقة أخرى غيرها سوى خطاب التهويل والتخويف، الذي نسمعه في بعض الخطابات غير المسؤولة التي تصدر عن

بعض الأسماء وبعض الجهات المعروفة توجهها .  
في باب آخر، لاحظنا ولا حظتم - ولا شك - في الأيام الأخيرة أن تراشقاً كلامياً كبيراً قد عمّ الساحة الوطنية حول السرد التاريخي لبعض الوقائع والذي لا يعدو - في الحقيقة - أن يكون سوى فتح جرح عميق، كنا نعتقد أنه قد اندمل .  
وإذا كنا نحرص على عدم الخوض في الدواعي والخلفيات والنوايا . (لأننا نعتبر أنه من حق الجميع إبداء الرأي وتقديم الشهادة على الوقائع التاريخية والأحداث الهامة في مسار الدولة) إلا أننا في الوقت نفسه نرى أن الحكمة في مثل هذه الحالة تقتضي - خاصة في هذه المرحلة تحديداً - نقول تقتضي التحلي بواجب التحفظ .  
وإننا منطلقين من هذا الفهم للأمر، نعتبر أن الحقائق التاريخية لا يمكن أن تتخذ ذريعة للتضخيم أو التقليل من دور أي كان في مرحلة من مراحل التاريخ، لأن هذه الحقائق لا يمكن أن تظمسها تصريحات وتحليل ليست مؤكدة صحتها، فهي - أي الحقائق - إن عاجلاً أو آجلاً ستخضع لمقاربات ومقارنات، من شأنها أن تضع الأحكام والآراء الذاتية في ميزان الغرابة والتدقيق، وصولاً إلى إقرار الحقائق البعيدة عن نزعة الأنا والخالية من روح النرجسية المعيبة .  
إن الإدلاء بشهادات تاريخية من قبل صانعيها لهو عمل محمود، أما أن تتحول تلك الشهادات إلى مزايدات وتصفية حسابات وتراشقات، بعضها لا يتجوز منها حتى الأموات، فذلك - حسب رأينا - يجب أن يعتبر أمراً مرفوضاً، باعتباره شهادات تبعث على الالتباس بين الصياغة الشاذة لأصحابها والتاريخ الصحيح بوصفه حقائق مستقرة عن الماضي .  
أيتها السيدات، أيها السادة،  
اليوم ونحن نختتم دورة الخريف العادية وغداً يتم الانطلاق في التحضير لدورة البرلمان بغرفتيه مجتمعين؛ وهذه الحركة في العمل السياسي إن دلت على شيء فإنها تدل على الحيوية التي تعرفها البلاد، تحت قيادة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وهي تبرهن كل يوم على أن الجزائر اختارت السير للأمام ولن يوقفها في مسيرتها أحد، وهي ستواصل سيرها بقطع النظر عن ما يقوله هؤلاء أو يدعيه أولئك .  
شكراً على كرم الإصغاء،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
(تصفيق)

السيد الرئيس: والآن أدعوكم إلى الاستماع إلى مراسم  
الاختتام.

### مراسم الاختتام:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: شكرا؛ إذن طبقا لأحكام:  
- الفقرة الأولى من المادة (118) من الدستور؛  
- والمادة (05) من القانون العضوي رقم 99-02، الذي  
يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة،  
وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،  
أعلن رسميا عن اختتام دورة الخريف العادية لسنة 2015  
في مجلس الأمة.

شكرا لكم جميعا؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة صباحا

ثمن النسخة الواحدة  
12 دج

الإدارة والتحرير  
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف  
الجزائر 16000  
الهاتف: 73.59.00 (021)  
الفاكس: 74.60.34 (021)  
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 23 جمادى الأولى 1437  
الموافق 2 مارس 2016

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587